

## سوسيولوجيا المجتمعات النامية(\*)

تأليف : هو جفنت

عرض : نكتور/ محمود الكردي

لا يخلو مؤلف في علم الاجتماع المعاصر — او يكاد — من الاشارة الى مسألة « التنمية » وتدارسها سعيا وراء تحليل مكوناتها ، وفحص مؤشراتنا ، وتقويم خبراتها .

ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة ؛ او توارد الافكار ؛ وانما ينبع من التزام ضروري بمشكلات المجتمع وقضاياها ؛ واحساس حقيقى بها تعانیه دول العالم الثالث من تناقضات اجتماعية واقتصادية ، وسياسية ، الامر الذى خلق لدى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية بعامة ، وعلم الاجتماع بخاصة حالة من الالتزام — العلمى ، والاخلاقي ، والوطني في بعض الاحيان — بتبني قضية التخلف ، والتنمية وجعلها موضوعا رئيسيا من موضوعات العلم ، فضلا عن اتصالها بكل فرع فيه ، وجزئية .

ولم تكن كل المؤلفات الواردة في هذا المجال — بطبيعة الحال — منسبة بهذا الالتزام ، وملتزمة بذلك الحياد ، فقد تعرض التراث الاجتماعى بعامة ، والسوسيولوجى بخاصة الى ذاتية واضحة ، وتحيز شديد ، فضلا عن التفضيل ، والزيغ المتعمدين ، وكان ذلك وارد في كثير من الاعمال العلمية التى لاقت — للأسف — رواجاً كبيراً في فترة من الفترات ( بين الاربعينيات ، والستينيات من هذا القرن ) .

اما كتابنا الذى نعرض له فيمكن تصنيفه ضمن المجموعة الاولى التى نذنت قضية التخلف والتنمية وحاولت قدر امكانها ان تراعى الموضوعية ، والحيادة العلمية ، وتقترب قدر ما تستطيع من جذور المشكلة التى تدرس .

والكتاب يقع في حوالى مائة وسبعين صفحة من القطع المتوسط بالاضافة الى تصدير ، ومقدمة ، فضلا عن ملاحظات وثبت بالمراجع ، ودليل للمؤلف ، وآخر للموضوع .

\* ' Hoogvelt, A. M., The sociolog of Developing Society, The Macmillan Press Ltd, London, 1976.

وهو يحتوى على اقسام رئيسية ثلاثة تتضمن ثمان نقاط فرعية ( سنعرض تفصيلا لها فيما بعد ) .

ومن وجهة النظر المنهجية يمكن النظر الى هذا الكتاب على انه محاولة للتغلب على المشكلات التى واجهتها دراسة موضوع التنمية ، فقد حاول أن يحسم جانب من ذلك الجدل الدائر حول انتماء قضية التخلف والتنمية الى اى المدرستين الشهيرتين فى علم الاجتماع ( ونقصد بهما : البنائية – الوظيفية . والماركسية ) .

فقد كان المنهج الرئيسى للكتاب محددًا فى محاولة فحص كل اتجاه او مدرسة من حيث ارتباط موضوع التخلف والتنمية بها . وكانت النماذج ، والامثلة هى السبيل الى تدعيم الافكار وربطها بالواقع ، الامر الذى يساعد على تفهم المشكلات الحقيقية التى تعانيها الدول المتخلفة .

وتميزت نظرة الكتاب – سواء الى التنمية ، او التخلف – بالاتجاه الشمولى فلم تناقش هذه القضية فى حدود مجتمع بذاته ، وإنما سبق تلك محاولة سبر اغوار المشكلة ذاتها على المستوى العالى . ومن ثم كانت قضية « العلاقات الدولية » هى المحور الرئيسى الذى تدور حوله عناصر الكتاب . والمثال الواضح على ذلك هو ما تعانيه اليوم الدول المتخلفة من احباطات مختلفة تنتج من ذلك التأثير الشديد للراسمالية الدولية ؛ ومن تدخلاتها السافرة . احيانا ، والمستترة احيانا اخرى ، الامر الذى يتيح الفرصة لممارسة التأثيرات الاستعمارية المحدثه على الدول المتخلفة .

وكانت كل تلك الارهاصات هى الدوافع الرئيسية لنشأة فرع جديد من فروع علم الاجتماع تكون كل مهمته منحصرة فى دراسة الجوانب السسيولوجية للتنمية بشكل يمهد لدراسة سسيولوجية البلدان النامية .

ويقدم الكتاب تعريفا للتنمية نراها عبارة عن « عملية النمو الاقتصادى المسحقة ، والتغير الناشئ فى نظام طبقى دولى » .

وقد أتاح هذا التعريف – بما يحويه من عناصر – الفرصة لتقسيم الكتاب الى أجزاء ثلاثة بحيث يخدم كل جزء ، عنصرا من عناصر التعريف . وكانت اجزاء الكتاب على النحو التالى :

## — الجزء الاول : التنمية كعملية :

ويعالج الكتاب هذا الجزء من خلال النظرة للتنمية كعملية تطويرية تؤدي الى النمو ، والتطور المصاحبين للتنظيم الاجتماعى والثقائى البشرى . ويتجسد ذلك فى اختيار واحدة من النظريات التطورية المحدثة التى نشأت فى احضان المدرسة البنائية — الوظيفية وكانت المبررات وراء اختيار هذا المنهج فى التحليل موضحة للهدف من ايراد هذا الجزء . ويمكن تلخيصها فى مبررين :

**الاول :** ان هذه النظرية التطورية المحدثة قد اعيد صياغتها من خلال التراث الغربى المعتمد ، وكان تأثيرها واضحا فى النظرية السيسولوجية المعاصرة بعامة .

**الثانى :** ان المنظورات التطورية للنظرية السيسولوجية هى المصدر الاساسى لنظريات التحديث التى لم تنزل — حتى الآن — تمارس تأثيراتها فى صياغة الافكار الرئيسية للتغير الاجتماعى ، والتنمية فى المجتمعات النامية .

ويتطرق هذا الجزء الى استعراض الانجازات النظرية فى مسألة التطور الاجتماعى العام ، وما يرتبط بذلك من تمايز ، وتكامل اجتماعيين .

## الجزء الثانى : التنمية كتفاعل :

وتتجسد فى عمليتى : النمو ، والتغير اللتين تمر بهما المجتمعات ، وذلك وفق شروط خاصة للتفاعل مع المجتمعات الاخرى . وفى ضوء ذلك يفحص هذا الجزء من الكتاب ، بشكل نقدى ، نظريات التحديث — التى سبق تناولها ضمن الجزء الاول — حيث لم تدرس التنمية باكثر من كونها عملية عامة تصف الدينامية الداخلية للمجتمع ( وكان ذلك واضح فى النظرية التطورية المحدثة ) . ومن هنا كان البعد التاريخى فى دراسة عملية التنمية محورا رئيسيا فى الدراسة حيث يكشف بوضوح التفاعل القائم بين المجتمعات .

لقد عولجت المسائل الاجتماعية ردحا طويلا من الزمان ( فى علم الاجتماع ) باعتبارها اتساقا اجتماعية مستقلة بذاتها — وهو منهج البنائين — الوظيفيين — ولما تبدى فشل ذلك وعدم مطابقته للواقع الاجتماعى — الانتصادى للمجتمعات ، كان التحول الى دراسة المجتمع باعتباره جزءا مرتبطا بالنظام الطبقي الدولى امرا واجبا ، وضروريا .

واستلزم ذلك مناقشة العلاقة الجدلية القائمة بين التخلف والتنمية

خلال فترات تاريخية بدءا برأسمالية التجارة ، ومرورا بالمرحلة الاستعمارية ، وانتهاء بالاستعمار الحديث .

ولم تخرج الخلفية النظرية في مناقشة هذه المسألة عن حدود النظرية الماركسية للاقتصاد السياسى . وكانت دول العالم الثالث هى الاطار الواقعى الذى يجسد الإنكار ، ويصحها ، اذا لزم الامر . وتطلب هذا الجزء من الكتاب ، مناقشة بعض المفهومات والقضايا الواردة في موضوع علم اجتماع البلدان النامية . وكان مفهوم « تنمية التخلف » هو الاطار العام الذى ضم مسألة التغيرات التى اصابت الابنية الاجتماعية للمجتمعات البدائية يفعل الضغط الاستعماري كما تضمن قضية التأثير الذى يتعرض له نسق القيم في هذه المجتمعات ، سواء تم ذلك بشكل سائر ومباشر ، او مستتر وغير مباشر .

### الجزء الثالث : التنمية كفعل :

وتشكل في عملية الوعي المخطط لضبط ظواهر النمو والتغير في المجتمعات . فقد عكف التراث النظرى المتوارث عن قضية التخلف والتنمية في علم الاجتماع ، على دراسة التنمية كعملية ، وكتفاعل والاكتفاء بذلك دون الاشارة الى الجانب التطبيقى — العملى لاستخدام هذه المفهومات ومحاولة ايجاد صلة بينها وبين واقع المجتمعات المتخلفة . ولذا جاء هذا الجزء من الكتاب ليتعرف على امكانية ربط مسألة التنمية بالتخطيط حتى يتمكن المجتمع من تحقيق اهدافه خلال فترة زمنية محددة . ومن ثم ينبغى ان تعالج التنمية — ضمن هذا الجزء — كاستراتيجية ترتبط اساسا بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية تتفاعل معا وتتكامل بشكل يؤهل هذه الاستراتيجية كي تحقق اهداف المجتمع الشاملة .

ولعل المؤشر الواضح لمدى نجاح هذه الاستراتيجية التنموية ، يتحدد في حجم ونوعية التغيرات التى تتركها اية سياسة تخطيطية ، في تحسين مستوى الحياة لدى الغالبية العظمى من ابناء المجتمع .

وكانت بدائل هذه الاستراتيجيات محددة في اثنتين رئيسيتين : الرأسمالية والاشتراكية متجاوزين النظر اليهما كأيديولوجيتين ، ساعين الى مناقشتها كاستراتيجيتين من استراتيجيات التنمية .